



التاريخ: 2018/06/12

حفر وقواته مسؤولون عن جرائم حرب في درنة
استخدام عشوائي لذخائر فتاكة راح ضحيتها مدنيون أبرياء
اعتقالات تعسفية لمئات الناشطاء والخطباء واختفاؤهم قسريا
تهجير آلاف المدنيين قسرا نتيجة الأوضاع الكارثية في المدينة التي تسبب بها الحصار والقصف
الإمارات شريك رئيس لحفر في جرائمه التي ترتكب في درنة

لانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا العمليات العسكرية التي شنتها قوات خليفة حفر
على مدينة درنة والتي راح ضحيتها آلاف المدنيين بين قتيل وجريح ومشرود، حيث تم استهداف المدينة
بالتفصيص برا وجوا بمساعدة عسكرية داعمة من القوات الاماراتية.

وكان خليفة حفر قد أعلن في 7 مايو/أيار الماضي بدء العملية العسكرية لاستعادة السيطرة على درنة.
لتبدأ المرحلة الأولى منها في 16 مايو/أيار 2018، والمرحلة الثانية في 4 يونيو/حزيران 2018، حيث
تم استهداف المدينة بالتفصيص الجوي والأرضي، ما أدى إلى وقوع أغلب الضحايا في صفوف المدنيين
العزل. حيث بلغ عدد القتلى من المدنيين منذ بدء العملية العسكرية نحو 17 مواطنا بينهم طفلين، بالإضافة
إلى إصابة 22 منياً على الأقل بينهم سبعة أطفال.

ويبت المنظمة أن استخدام الأسلحة الأكثر فتكا والأقل دقة، بالإضافة إلى الاستخدام العشوائي للنييران
والمدفعية ومدافع الهاون على تجمعات مدنية هي جريمة حرب توجب المساءلة.



ويعد سيطرة قوات حفتر على أجزاء من المدينة سبب حملة اعتقالات تعسفية عشوائية في صفوف النشطاء والصحفيين وتم نقلهم إلى سجن قرناة سيء السمعة الواقع جنوب مدينة طحات .

ونتيجة للقصف والحصار نزح عن المدينة أكثر من 1800 عائلة لاسكانة العيش فيها، ويخشى أن تزداد حياة المدنيين سوءا نتيجة اشتداد المعارك العسكرية.

ولفتت المنظمة إلى أن الجيش التابع لحفتر قد قام بقصف عدة مناطق بالمدينة بالمدفعية الثقيلة في فبراير/شباط الماضي في إطار التحضير للعملية العسكرية المشار إليها، وقد أدى ذلك انقصف إلى إلحاق أضرار بالغة بالعديد من المباني المدنية، وإصابة بعض المدنيين.

وحذرت المنظمة من قيام قوات خليفة حفتر بعملية تطهير واسعة بعد سيطرتها على كامل المدينة، ففي معارك سابقة نفذت هذه القوات عمليات تصفية ميدانية شاهدها الجميع بتصوت والصورة ورغم مطالبات المحكمة الجنائية بتسليم الجناة إلا أن خليفة حفتر يرفض ويتستر عليهم.

وصانبت المنظمة المجتمع الدولي التدخل لوضع حد لتدخل الإماراتي الداعم لقوات حفتر والذي يروج الحرب الأهلية وما يترتب على ذلك من سقوط آلاف الضحايا من المدنيين.

كما دعت المنظمة إلى تحييد المدنيين في مدينة درنة وضمان حماية ما تبقى من المدنيين وتأكيد التزام جميع الأطراف بالسماح بدخول العاملين في المجال الإنساني إلى المدينة، وإخلاء المساعدات اللازمة دون عوائق وبصورة آمنة.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا